**Panel discussion: Promotion and Protection of the Right to Development**

**Human Rights Council, 32nd session, June the 15th 2016**

**حلقة النقاش العام: تعزيز الحق في التنمية"**

**شكرا سيدي الرئيس،**

نحي اليوم الذكرى الثلاثين لإعلان 1986 حول "الحق في التنمية" ولا يزال "فريق العمل المفتوح حول الحق في التنمية" يراوح مكانه منذ إنشائه سنة 1998، أي منذ 18 سنة. وهذا مؤشر على مدى الانقسام الذي عاشته اللجنة السابقة لحقوق الإنسان ثم مجلس حقوق الإنسان، هنا في تونس.

فلا تزال بعض دول المجموعة الغربية والشمال الكبير ترفض استعمال مصطلح "الحق في التنمية" وتريد فرض الاكتفاء بمصطلح "الخدمات الأساسية" للتعليم والصحة وغيرها، مما يمثل تراجعا خطيرا عن الإعلان الذي نحتفل اليوم بالذكرى الثلاثين لإصداره.

كما لا تزال بعض دول الجنوب الكبير ترفض اعتماد مؤشرات لقياس الحق في التنمية وتريد الاقتصار فقط على دور التضامن والتعاون الدولي في إعمال هذا الحق. في حين أن المجموعة الدولية تمكنت في "نيو يورك" وفي "أديس أبيبا" من تجاوز انقساماتها واعتماد رزنامة 2030 أهداف التنمية المستدامة مع مؤشرات لقياس مدى التقدم في تنفيذها.

فما هي الخطوات التي تقترحونها أيها السيدات والسادة المحاضرون لتمكين فريق العمل من تجاوز هذا الانقسام واقتراح **"اتفاقية دولية ملزمة للحق في التنمية"**؟ حتى يكون مجلسنا الموقر سباقا في بناء **"الإطار المعياري"** لإعمال هذا الحق الغير قابل للتصرف للأفراد وللأمم.

سيدي الرئيس، السادة والسيدات،

كنا اقترحنا في الدورات الأخيرة على "فريق العمل" وعلى مكتب "المفوض السامي" بناء "**الإطار المفاهيمي"**، عبر تقديم "رؤية وبنية مفاهيمية" (structure conceptuelle/conceptual structure) ل: **"المقاربة القائمة على الحق في التنمية"** (Approche basée sur le Droit au développement / Right to Development Based Approach). وذلك حتى نتمكن من **"إعمال الدور المميز والقيمة الجوهرية لهذا الحق في التنمية، وإثباته كحق من حقوق الإنسان، مستقل وغير قابل للتصرف في ماهيَّته وفي جوهره، والذي بموجبه تتحقق كل حقوق الإنسان تحققا تاما، وبموجبه يتمتع كل الناس بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية"**، كما ورد في الورقة المفاهيمية لحلقة النقاش.

المطلوب هو بناء الرؤية المفاهيمية ل **"المقاربة القائمة على الحق في التنمية".** هذا هو المعنى الأصيل لاحتفالاتنا اليوم بالذكرى الثلاثين للإعلان حول الحق في التنمية: **"المقاربة القائمة على الحق في التنمية".**

شكرا سيدي الرئيس،